المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/03/2014

وشاشات الحواسيب) ومطبعة. تعرضت للسرقة

طالبت السلطات المغربية والإسبانية بالكف عن تعنيفهم

9 منظمات حقوقية تنتقد معاملة الرباط ومدريد للمهاجرين وتطالب بمراقبين أمميين

1329/2

■ وجدة عبد المجيد أمياي ■

تصعيد جديد يعرفه ملف الهجرة بالمغرب، فبالتزامن مع كل من قرار السلطات المغربية ترحيل 15 لاجئا سوريا وإبعادهم خارج أرض الوطن، والإجراءات الأمنية التي شرع المغرب في فرضها، خاصة على مستوى المنطقة المحاذية لمدينة مليلية المحتلة، خرجت 9 منظمات حقوقية، بينها منظمات دولية عاملة بالمغرب، عن صمتها إزاء التطورات التي يعرفها هذا الملف.

المنظمات التسعة، كشفت أنه منذ دجنبر 2013، وهي ترصد وصول العشرات من المهاجرين، بما فيهم القاصرين إلى مدينة الرباط، تنقلهم حافلات، تستقدمها القوات العمومية من مدن أخرى، ليتم توقيفهم قبل التوجه بهم إلى مدينة الرباط، وأكدت المنظمات في بلاغ مشترك، توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه، أن شهادات العديد من المهاجرين، تؤكد تعرضهم للاعتداءات، سواء من جانب القوات العمومية المغربية أو من جانب قوة حرس الحدود الإسباني.

وبالرغم من مطالبتها بتفسيرات للإجراءات التعسفية التي يتعرض لها المهاجرون، وفق نفس المصدر، إلا أنها لم تتوصل بتفسير رسمي لتلك الإجراءات التي قالت بأنها «غير قانونية ولا تخضع لمراقبة القضاء».

وكشف المصدر ذاته، أن ترحيل المهاجرين الموقوفين بمدينتي سبتة ومليلية ومدن مغربية أخرى إلى مدينة الرباط بتلك الوتيرة، شكل ضغطا كبيرا على عمل مركز المساعدة، التابع للمنظمة العالمية (كاريتاس caritas)، إحدى المنظمات الموقعة على البلاغ، وأمام هذه الوضعية، وعجزها على تقديم المزيد من المساعدات، خاصة الطبية منها للجرحى والمصابين، اضطرت إلى إغلاق أبواب مركز المساعدة الاثنين المنصرم، بعدما قدمت مساعدات لأزيد من 16 ألف مهاجر منذ 2005.

المنظمات الغاضبة والتي توجد من بينها جمعية شرق غرب، وجمعية محاربة السيدا، وعاديم، الجمعية المختصة في مرافقة المهاجرين والدفاع عنهم أمام القضاء، ذكرت بالتوصيات التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره الموضوعاتي حول أحوال المهاجرين، وبالخطاب الملكي في هذا الإطار، ودعت السلطات المغربية إلى إعمال هذه التوصيات، إلى توجيهها لتعليماتها للقوات العمومية بشكل عاجل، «لوضع حد للعنف الذي تمارسه على المهاجرين»، واحترام حقوق المهاجرين وعدم تنفيذ الترحيلات القسرية، في حق المهاجرين من مدن إلى أخرى، وطالبت أيضا، السلطات الإسبانية هي الأخرى، بدعوة حرسها المدني، بالكف عن استخدام العنف ضد المهاجرين الذين يتم توقيفهم، وطالبت منها، بالتقيد الصارم بالقانون الإسباني وبالقانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بالطرد والترحيل الذي يتعرض له المهاجرون من المدينتين المحتلتين، ويبقى مطلب إيفاد مراقبين على جانبي الحدود لمدينتي مليلية وسبتة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأمم المتحدة، أهم مطلب تطالب به المنظمات المذكورة، للوقوف على التطورات الحاصلة في الملف بشكل مباشر وميداني.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

2/9663

العيون: تنظيم لقاء تواصلي حول موضوع الهجرة

■ بعد تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقريره حول الأجانب وسياسية الهجرة، انعقد صباح الثلاثاء في مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون ـ السمارة لقاء تواصلي حول الهجرة بمشاركة عدد من الفاعلين والمهتمين والخبراء يهدف الى وضع أساس مقاربة تشاركية من أجل تجاوز كل معيقات إدماج المهاجرين تسوية أوضاع المهاجرين من الناحية القانونية وإدماجهم في المحيط السوسيو إقتصادي والاجتماعي كان المحور الرئيسي الذي انصب حوله النقاش بين الحاضرين ضمن هذا اللقاء التواصلي الذي كان أيضا فرصة لتوقف عند التجارب و المشاريع التي أنجزت في هذا الاطار من طرف عدد من الجمعيات المهتمة بالهجرة

وللإشارة، فإن هذا اللقاء التواصلي يدخل ضمن سلسلة اللقاءات التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون_السمارة والتي تهدف الى مواكبة التعليماتس الملكية في هذا السياق لحل مختلف الإشكالات المتعلقة بالهجرة و المهاجرين.

العيون: دليل لحسن

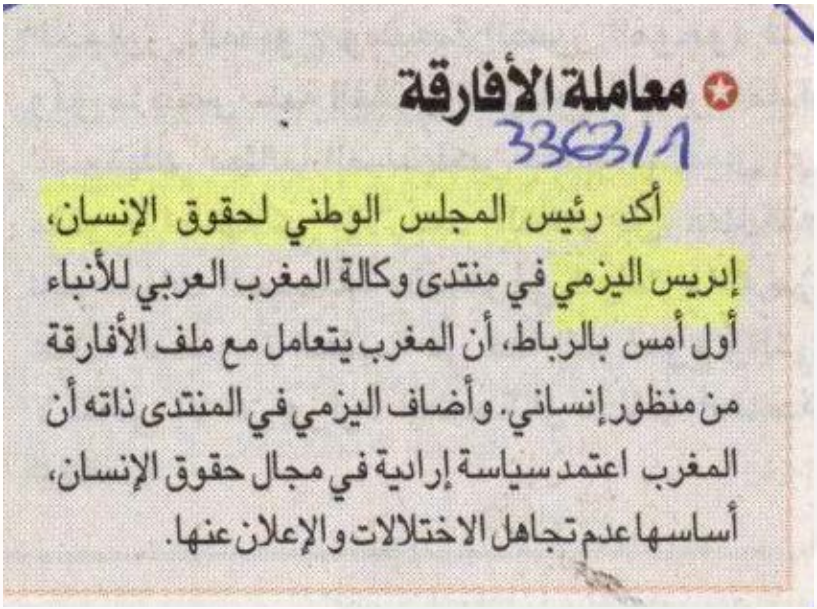

معاملة الأفارقة

336/11

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء أول أمس بالرباط، أن المغرب يتعامل مع ملف الأفارقة من منظور إنساني. وأضاف اليزمي في المنتدى ذاته أن المغرب اعتمد سياسة إرادية في مجال حقوق الإنسان، أساسها عدم تجاهل الاختلالات والإعلان عنها.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

31/3/2014

ما يعرفه المجال الحقوقي من سجال تمرين جماعي بإطار مؤسساتي جديد

أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الثلاثاء بالرباط، أن ما يعرفه المجال الحقوقي من سجال في بعض الأحيان هو تعبير عن تمرين جماعي وتدرجي بإطار مؤسساتي جديد. وأبرز اليزمي، الذي حل ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء لمناقشة موضوع "حقوق الإنسان بالمغرب.. المكتسبات والأوراش"، أن المغرب بصدد بناء وتطوير مؤسسات دستورية لم تكن موجودة قبل دستور 2011 والتي ستتقوى مع ظهور مؤسسات أخرى، مضيفا أن المغرب يعيش حاليا تمرينا جماعيا على حسن استعمال هذا الإطار المؤسساتي الجديد. وأبرز أن الإطار المؤسساتي هو نتيجة لمسار تم بناؤه بمقاربة تشاركية وبالتدبير السلمي للاختلاف بين جميع الفاعلين، مبرزا أنه ليس من الضروري الاتفاق على كل شيء "لأن الإجماع يعني الموت". وشدد على أن ميزة هذه المرحلة المهمة تتمثل في كون العلاقة بين جميع المؤسسات محددة حسب الدستور الجديد الذي يحث على ضرورة التعاون والتفاعل في ما بين المؤسسات، مذكرا بمستوى التفاعل المتقدم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والحكومة والمؤسسة التشريعية. وتطرق رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لعدد من المكتسبات التي تحققت في إطار الدستور الجديد، لخصها أساسا في كون البرلمان أصبح المصدر الوحيد للتشريع، وتوسيع الصلاحيات التنفيذية للحكومة، وتعزيز استقلالية القضاء، إلى جانب منح وضع اعتباري لمؤسسات دستورية أضحت بفضله تمثل قوة اقتراحية وازنة، مثل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وغيرها من مؤسسات الحكامة وحقوق الإنسان. وأكد أن ضمان احترام حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم دون فضاء عمومي للنقاش ودون ممارسة معرفة المواطنين بحقوقهم وممارستهم لمواطنتهم وواجباتهم سواء أثناء العمل أو في الأحزاب أو الجمعيات، مؤكدا أنه يتعين تقوية النقاش داخل الفضاء العمومي. وشدد على أن دستور 2011 يشكل ميثاقا حقيقيا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بحيث ساهم في ترسيخ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والمتمثلة في الكونية والمساواة وعدم التمييز وعدم القابلية للتجزيء.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

214787

■ قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فجيج، محمد العمرتي إن القرار الحكومي الأخير، المتعلق بالتفاعل الإيجابي والتجاوب السريع مع الشكايات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعكس الوعي المتنامي للمواطنين بحقوقهم وحرياتهم وكذا الثقافة الصاعدة لحقوق الإنسان وقيم المواطنة في المغرب.

وأكد العمرتي، في تصريح ، أن هذا القرار يعكس أيضا الانتظارات الكبيرة للمواطنين والمواطنات في مختلف الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفئوية، خاصة أن المجلس ولجانه الجهوية تلقوا خلال السنتين المنصرمتين أكثر من 50ألف شكاية وتظلم وكذا ادعاءات بحصول انتهاكات لحقوقهم وحرياتهم.

العنصر يجمع حقوقيِّين وسياسيين ويشكُو "حكرة " الإنجازات الحقوقية

في خضمِّ التدافع الحقوقي بين المغرب وخصومهِ حولَ قضيَّة الصحراء، التي تجتازُ مسلكًا ضيقًا مع اقتراب موعدِ عرضها على في مجلس الأمن، أبريل القادم، جمعَ حزبُ الحركة الشعبيَّة، شملَ عددٍ مهمٍّ من وزراء حكومة بنكيران، والفاعلِين الحقوقيِّين، لتشخيصِ راهن القضيَّة، وبيان حيثيات الحرب الحقوقيَّة التي استعاضتْ بها البوليساريُو عن وسائل الحرب التقليديَّة في مهاجمَة المغرب، حتَّى أنَّ ملك المغرب أشار في أحد خطبه، إلى أنَّ ثمَّة جهاتٍ توظفُ الأموال لرسم صفحة المملكة الحقوقيَّة بكثيرٍ من القتامة، في إشارة إلى الجارة الجزائر.

العنصر: هناك حكرة للتقدم المغربيِّ

الأمين العام لحزب الحركة الشعبيَّة، امحند العنصر، قال في افتتاح ندوة حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية بالأقاليم الجنوبية، مساء الأربعاء بأحد فنادق الرباط، إنَّ اللقاء جاء في ظل اقتراب الموعد الأممي ذو الصلة بالقضيَّة، ذاكرًا أنَّ مفارقةً وصفها بالعجيبة تسمُ التعاطِي مع المغرب من قبل المجتمع الدولِي، وهي أنَّه في الوقت الذِي يعترفُ الجميع للمغرب بمجهوداتٍ من أجل تقوية دولة الحق والقانون، ترجمها عبر تقوية المؤسسات، والمصادقة على معاهدات ومواثيق دوليَّة، فضلًا عن إقرار دستور جديد، تأتِي بعض الانتقادات لتقول إنَّ لا شيء سار نحو الأمام في المغرب.

العنصر الذِي ربطَ ما يتعرض له المغرب من انتقادات بالجزائر، قال إنَّ الدروس القادمة من دولة "نعرفُ وضعها، حتَّى وإنْ كنا لا نتشفَّى، غير مقبولة، ونحنُ نريد أنْ يصلَ التقدم الذِي أحرزناه إلى المجتمع الدولِي، كي نرفع قليلًا من "الحكرة" التي نلاقيها".

حداد: الوثائقُ التاريخيَّة تقفُ بجانب المغرب

وزيرُ السياحة، لحسن حداد، الذِي عاد قبل أيَّام من الداخلة، قدمَ مداخلة عرجَ فيها على محطاتٍ تاريخيَّة قال إنَّها تثبتُ مغربيَّة الصحراء، ذاكرًا صلات البيعة بين قبائل الصحراء وسلاطين المغرب وملوكه، زيادةً على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعت ابتداءً من القرن التاسع عشر، تعترفُ بسيادة المغرب على الصحراء، كما هو الشأنُ بالنسبة إلى اتفاقيَّة المغرب وإسبانيا في 1767، واتفاقيَّة أخرى مع أمريكا سنة 1836، واتفاقية مع بريطانيا في 1895؛ تقرُّ كلها، عبر مطالبة السلطان بحماية السفن أوْ تحرير الأسرى، بأنَّ المغرب كان ذا نفوذٍ على المنطقة

الصبار: الجزائر تخوضُ حربًا حقوقيَّة ضدَّ المغرب

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، استرجعَ تصاعد الاقتناع في العالم بمعطَى حقوق الإنسان منذ ثمانينات القرن الماضي، إلى حين حصول ردَّة في العالم الغربِي، تجلت بعد هجمات 11 سبتمبر، "ما كانَ لأحدٍ أنْ يتصور وجود معتقلٍ كغوانتنامُو ولا تنقيل معتقلِين متهمين بالإرهاب عبر مطارات دول متقدمة بشكلٍ سرِي"، يوضحُ الصبار، الذِي انعطفَ من ردَّة الغرب، إلى هبَّة المطالبة بالكرامة التي اجتاحت المنطقة العربيَّة في سياق "الربيع العربِي".

من المستوَى الدولِي، سار الصبار إلى عرضِ نقاط القوَّة في تجربَة المغرب الحقوقيَّة، سواء من حيث الاتفاقيَّات الدوليَّة التي جرى التصديق عليها، بدءً من اتفاقية القضاء على الميز العنصري في 1967، إلى معالجة الإرث الحقوقي القاتم لسنوات الرصاص، حيث أنَّ هيئة الإنصاف والمصالحة، استطاعت، كما قال الصبار، أنْ تحققَ الكثير، فكانت الأعلى من حيث عدد الحالات المكتشفة، والتعويضات المقدمة، في الاعترافِ الرسمي بالأداء السيء في ميدان حقوق الإنسان.

وعن توالِي كثير من الانتقادات الحقوقيَّة على المغرب من منظمات أجنبيَّة غير حكوميَّة، أوضح الصبار أنَّ البوليساريُو عمدت، لما انسدَّ الخيارُ العسكرِي أمامهَا وأصيبت المساعي السياسية بالجمود، إلى خوض المعركة الحقوقيَّة، محيلًا إلى هيئات كمنظمة روبرت كينيدي والعفو الدوليَّة، شارحًا أنَّ تقارير بعضها لا ينطلقُ من عملٍ ميدانِي بقدرٍ ما يلوكُ قصاصاتٍ صحفيَّة ويسقطها دون أدنَى احترامٍ للمعايير المتعارف عليها.

المهراوي: كينيدي انحازَ منذ البداية

وعنْ حرب حقوق الإنسان، أخذَ عضو المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، لحسن مهراوي، نموذجَ مؤسسة روبرت كينيدي، وقال إنَّ انحيازها بدأ مع أول بيانٍ أصدرته، في غشت 2012، عن اعتزامها القيام بزيارة إلى المنطقة، حيث إنَّ بيانها لمْ ينته إلَّا وقد دعا إلى توسيع صلاحيَّات بعثة المينورسُ لتشملَ مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، الأمر الذي اعتبره المتحدث حكمًا سياسيًّا مسبقًا، دون انتظار زيارة المغرب والاطلاع على واقع الأقاليم الجنوبيَّة.

مهراوِي زاد أنَّ لجنة كينيدي لمْ تلقِ بالًا للانتهاكات التي تطالُ حقوق الإنسان في تندوف، ولا للتنكيل الذِي يتعرضُ له كل من يرفع صوته ضدَّ قيادة البوليساريُو، "الأمر الذِي يجعلُ التقرير انتقائيًّا وناقصًا وغير متوازن".

بلغزال: هل أخطأ المغرب في ملف الصحراء؟

في منحًى مختلف، سار الحقوقي عبد المجيد بلغزال، عن المنظمَة المغربيَّة لحقوق الإنسان، إلى التساؤل عمَّا إذَا كانَ المغربُ لا يتحملُ مسؤوليَّة بعض الأخطاء في تدبيره قضيَّة الصحراء، وعمَّا إذَا كان الإشكالُ حقوقيًّا فقط، أم أنَّ الإشكال الحقوقيَّ قائمٌ لأنَّ ثمَّة إشكالًا سياسيًّا، تتفرعُ عنه المشكلة

بلغزال أثار تطور التعاطِي المغربي مع جبهة البوليساريُو من الإلغاء الكلِي أيام الحسن الثاني، إلى الجلوس إليها في مفاوضات، متسائلا عن دور الطبقة السياسية في البحث عن حل، وفتح قنوات للحوار، مع جميع الأطراف، بمن فيهم انفصاليِّي الداخل، الذِي ترَى لدى الكثير منهم حقدٌ على المغرب، نتيجة أخطاء ارتكبتْ وتركت ندوبًا خطيرة، كما حاول تبين سبب انحصار المبادرة بعد تقدم المغرب بمقترح الحكم الذاتِي كحلٍّ لتسويَة نزاع الصحراء.

ولدى محاولته الإجابَة عن سؤال حول تحول حقوق الإنسان إلى مركزٍ للصراع، أردفَ بلغزال أنَّ للانفتاح ثمنًا، وما دام المغرب قد قوَّى علاقاته بالاتحاد الأوربِي، وأضحَى شريكًا متقدمًا لدوله، فإنَّ لا محيد له عن الخضوع للتقييم، في الوقت الذِي لا تخضعُ فيه دول اختارت الانغلاق لعمل مماثل.

http://www.hespress.com/politique/168031.html

هذه مكاسب المغرب من مشاركته بمجلس حقوق الإنسان بجنيف

تستمر فعاليات الدورة الخامسة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان، للأسبوع الرابع على التوالي في قصر الأمم بمدينة جنيف السويسرية بمشاركة المغرب الذي انتخب أخيرا عضوا في هذه المنظمة الحقوقية، وهي مشاركة يغلب عليها التنوع بين السياسي والدبلوماسي والفاعل الحقوقي والجمعوي.

غير أن السؤال الذي يطرح في هذا المقام يتمثل في "ماذا يجني المغرب من مشاركته في دورات هذه الهيئة الحقوقية الدولية؟ وما هو العائد السياسي على قضاياه الرئيسة، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية التي تعد في مقدمة اهتمامات المملكة؟

هذه الأسئلة وغيرها حملتها هسبريس لمشاركين مغاربة في هذه الأسبوع الرابع من الدورة، حيث أجمعوا على أهمية المشاركة في مثل هذه الملتقيات الدولية، لما لها من أهمية في تقريب المنتظم الدولي الحقوقي من الصورة التي أصبح عليها المغرب وخصوصا في العقد الأخير.

ملاءمة القوانين الوطنية مع التشريعات الدولية

شهدت الدورة الخامسة والعشرون مشاركة ستة نواب برلمانيين من الغرفة الأولى. وتعتبر هذه الدورة الثالثة التي يشارك فيها البرلمان المغربي في مجلس حقوق الإنسان، وذلك تبعا لتوصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تمثيلية البرلمانيين في هذا المحفل الحقوقي الدولي.

تواجد جريدة هسبريس الإلكترونية في مقر الأمم المتحدة بجنيف، صادف وجود برلمانيين اثنين، هما البرلمانية عن الفريق الاستقلالي، فتيحة مقنع، ورئيس لجنة العدل والتشريع السابق، محمد حنين، لتطرح عليه سؤالا حول القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها مشاركة البرلمانيين المغاربة.

واعتبر النائب عن حزب التجمع الوطني للأحرار، أن "مشاركة البرلماني في هذه الدورات تسمح له بتتبع مناقشة مختلف القضايا والتواصل مع الفعاليات المشاركة"، مبرزا أن "ذلك يمكنه من الاطلاع عن كثب عن مختلف المستجدات الحقوقية والتوصيات الصادرة عن هذا الجهاز الأممي".

حنين قال إن "النواب يمتلكون خلال مشاركتهم هذه القدرة على تمييز ما يعتري القوانين الوطنية من قصور، وما يتطلب ذلك من ملاءمة للقوانين الصادرة من البرلمان مع التشريعات الدولية"، مشيرا أن "النائب يمتلك آلية جديدة لمراقبة الحكومة وخصوصا في التزاماتها في مجال الاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان والذي تقدمه الدولة".

عضوية المغرب في المجلس تكثف حضوره

ويرى العديد من المتتبعين أن انتخاب المغرب كعضو في مجلس حقوق الإنسان رفع خلال هذه الدورة من تمثيليته، وهو ما اعتبر الدكتور هشام الإدريسي أستاذ العلوم السياسية والفقه الدستوري بجامعة محمد الخامس، وأحد المشاركين في الدورة، اعترافا دوليا للمغرب بالمجهودات التي قام بها في مجال حقوق الإنسان، وخصوصا في العقد الأخير.

وسجل الإدريسي، في تصريح لهسبريس، في قصر الأمم بجنيف أن "مبادرات المغرب في المجال الحقوقي والعدالة الانتقالية تحتاج إلى تسويق لتستفيد منها الدول التي عاشت انتهاكات"، مبرزا أن "عضوية المغرب في المجلس ساهمت في إعطائه الفرصة للدفاع عن إنجازاته في هذا المجال وعرض مشاريعه المستقبلية".

وأفاد البرلماني محمد حنين أن عضوية المغرب في المجلس لها قيمة مضافة في تعزيز دور المغرب في المجال الدولي على مستوى حقوق الإنسان، مشيرا أن "العضوية تسمح له بالتنسيق مع مختلف الأعضاء الآخرين حول قضايا حقوق الإنسان في العالم".

واعتبر المتحدث أن "هذه المهمة الجديدة التي يلعبها المغرب تجعله فاعلا أساسيا في اتخاذ القرار"، معتبرا أن "ذلك نتيجة طبيعية لما قام به في مجال تطوير حقوق الإنسان، والتي تعتبر اليوم محل إشادة من المجتمع الدولي".

وضعية المغرب الحقوقية متميزة مقارنة مع جيرانه

انتخاب المغرب عضوا في مجلس حقوق الإنسان، هل يعني أننا كبلد بخير، وهل الوضعية الحقوقية مطمئنة؟ هسبريس نقلت هذا السؤال إلى أساتذة جامعيين يشاركون في الدورة، فأكدوا أن "وضعية المغرب باستثناء بعض التجاوزات تبقى متميزة مقارنة مع جيرانه."

وأوضح حسان بوقنطار، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس لهسبريس، أن المغرب من ناحية حقوق الإنسان لا يمكن مقارنته بدول الجوار، والتي تعرف حسبه مجموعة من المهازل الحقوقية، مؤكدا أن ،صورة المغرب جيدة في المحيط الجهوي بسبب الاستقرار السياسي الذي يعيشه".

وأشار بوقنطار إلى أن "الاعتراف الدولي بأهمية الخطوات التي يقوم بها المغرب جاءت على شكل انتخاب في عضوية المجلس"، مؤكدا أن "وجود المغرب في الأجهزة المسيرة للمنظمة الحقوقية يعطيه فرصة للتعريف بقضاياه كما أنه يطرح عليه مسؤوليات جديدة وتحديات لأنه يبقى أمامه إشكال كيفية المحافظة على هذا الوضعية".

هشام الإدريسي عاد ليؤكد أن "مقارنة المغرب مع محيطه يشير مما لا يدع للشك إلى أنه متقدم، وله مبادرات كرست ثقافة حقوق الإنسان"، مبرزا أن "ذلك جسده العقد الأخير الذي قطع خلاله المغرب أشواطا مهمة حقوقيا".

وأضاف الفاعل الحقوقي في هذا الاتجاه أن مجال حقوق الإنسان ليس مهمة مرتبطة بالدولة فقط، بل هي مهمة المواطن الذي عليه تحمل مسؤولية إنجاح المبادرات الوطنية الحقوقية" وفق تعبيره.

http://www.hespress.com/%D8%B2%D9%88%D9%88%D9%85/167821.html

سحب البساط من تحت البوليساريو

ومن بين إيجابيات المشاركة المغربية، حسب مولاي أحمد امغيزلات أحد ممثلي المجتمع المدني بالصحراء، ويشغل أيضا منصبا ضمن بعثة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، المعروف اختصارا "بالكوركاس"، أن حضورهم لمجلس حقوق الإنسان والذي بدأ يتقوى في السنوات الأخيرة، يكتسي أهمية قصوى من حيث التسويق لمقترح الحكم الذاتي الذي قرر المغرب منحه للأقاليم الجنوبية.

واعتبر الجمعوي المقيم بمدينة الداخلة، في تصريحات لهسبريس، أنه في السابق كان هناك غياب للتواصل مع المنتظم الدولي، وشرح أهداف مقترح الحكم الذاتي، مشددا على أن العمليات التواصلية التي يقودونها اليوم سحبت البساط من تحت أقدام البوليساريو التي كانت تقدم نفسها على أنها الممثل الوحيد لساكنة الصحراء، "لكن تواصلنا في هذه المرحلة يعتمد على أن شرعية التمثيلية تؤكد أن الكوركاس مكون من ممثلي 34 قبيلة صحراوية وهو ما لا يمكن للبوليساريو أن تنكره"، على حد تعبير امغيزلات.

وأبرز نفس المتحدث أن هدفهم من المشاركة هو شرح حيثيات وظروف وضع المغرب لمقترحه الرامي لإخراج المنطقة من منطق الأزمة الذي وضعه فيه صراع عمر لأزيد من أربعين سنة، معتبرا أن المقترح يقوم على معادلة "رابح-رابح"، قبل أن يبدي استغرابه من تعامل الطرف الآخر، والذي يتميز بالتعنت.

واستعرض نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للصحراء المغربية، مؤكدا في تصريح لهسبريس أن "المغرب اعتبر أنه من الضروري تقديم نموذجه إلى جانب التجارب الناجحة للدول التي تتمتع بعض أقاليمها بالحكم الذاتي"، مبرزا أنه "لكون المغرب اقترح في الأمم المتحدة منح أقاليمه الجنوبية حكما ذاتيا موسعا كانت هذه الفرصة للتعريف بأهمية المقترح وطنيا ودولياً".

رئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالداخلة يُقر بأخطاء ارتكبتها الدولة في المجال ويدعو إلى تداركها

فاطمة الزهراء الراجي/الداخلة – أكد رئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بمدينة الداخلة، محمد الأمين السملالي، أن الدولة ارتكبت أخطاء فيما يتعلق بمواكبتها للملفات الحقوقية بالمدينة والمنطقة، أخطاء، دعا إلى ضرورة التسريع بتصحيحها وتسويتها.

وفي حوار معه على إثر زيارة الموقع لمدينة الداخلة، "أثنى على قرار الحكومة الأخير، والقاضي بالتجاوب السريع والإيجابي مع الملفات التي ترد على المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، من مناطق مختلفة من الصحراء، قرار، سيُعيد المصداقية للعمل الحكومي بدون شك ".

وأوضح ذات المتحدث لـ"إنصاف بريس"، أن لجهة الداخلة طابعا خاصا، لكونها عاصمة الجنوب رغم أن عدد سكانها لا يتجاوز الـ170 ألف نسمة من جهة، ومن جهة ثانية اعتبارا لحداثة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في المناطق الجنوبية، والمطالبة بالحقوق، ما يُفضي في الغالب إلى مواجهات مع قوات الأمن."

وعن نوعية الشكايات الواردة على المجلس بالجهة، تحدث السملالي عن شكايات مرتبطة بانتهاكات سنوات الرصاص والتي لم يتم تسويتها بعضها إلى الآن، ملفات أحداث الداخلة "المؤسفة" والتي شهدت حملة اعتقالات و خلفت خسائر مادية، وهي أحداث، يدعو السملالي من خلالها الحكومة، إلى التحلي بمزيد من الشجاعة لتسوية ملفات المفقودين."

هذا واعترف السملالي بعدم تجاوب الدولة مع الملف الحقوقي بالصحراء كما يتوجب، داعيا إياها إلى الكف عن تصوير جميع الاحتجاجات في الجنوب على أنها احتجاجات يحركها الانفصاليون، موضحا أن 90 في المائة من الاحتجاجات نابعة من مطالب اجتماعية واقتصادية، ومع ذلك فالسلطات تتعامل معها بعنف عوض فتح حوار مع المواطنين، وخير مثال على ذلك أحداث الداخلة التي تعاملت فيها السلطات بعنصرية كبيرة مع المواطنين، وكانت تحجز كل سيارات الدفع الرباعي التي يمتكلها مواطن من أصول صحراوية."

ولم تفت رئيس المجلس الفرصة، "لدعوة الدولة إلى توقف عن التعامل بتمييز مع أبناء الصحراء، ومحاولة الإنصات لهم والتعامل بسلاسة أكثر مع قضاياهم الحقوقية، الاقتصادية والاجتماعية على السواء."

http://insafpress.com/politics/2082-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D9%8F%D9%82%D8%B1-%D8%A8%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%87%D8%A7

اليزمي: التعامل مع المهاجرين يحتاج ثورة ذهنية والمغرب ليس مجتمعا عنصريا

على الرغم من أن وضع المغرب لسياسة تخص الهجرة واللاجئين يعتبر خطوة إيجابية ومتقدمة على صعيد الدول العربية والإفريقية، "إلا أن هناك العديد من التحديات التي يجب تجاوزها" حسب ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اليزمي الذي تحدث امس في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء عن عدد من الملفات الحقوقية في المغرب، قال بأن التعامل مع المهاجرين الذي يفدون إلى المغرب "يحتاج إلى ثورة ذهنية لأن المسألة لا تتعلق فقط بسن القوانين"، لذلك يجب حسب اليزمي التفكير في الطريقة الأنجع لتدبير الاختلاف الديني, وكذلك التفكير في النظام التعليمي لأبناء هؤلاء المهاجرين.

أما عن اللاجئين السوريين فإن اليزمي طالب من الحكومة بتمتيع اللاجئين السوريين بالحماية المؤقتة إلى حين أن تهدأ الأوضاع في سوريا، مضيفا بأن "المسار صعب لكن هناك إرادة لحل جميع هذه المشاكل وهناك عدد من مشاريع القوانين حول الاتجار بالبشر والهجرة التي تنتظر مناقشتها" يقول اليزمي.

كما تحدث اليزمي عن حملة "ما سميتيش عزي" التي تم إطلاقها مؤخرا لنبذ العنصرية, وقال بأنه لا يمكن "القول بأن المجتمع المغربي ليس مجتمعا عنصريا لأنه ليس هناك قوى سياسية تعتمد نبذ الأجنبي كمادة انتخابية، وكل ما في الأمر أن هناك بعض مظاهر عدم قبول الآخر وهذا أمر عادي ويحصل في جميع المجتمعات".

قرار الحكومة الأخير التعامل بإيجابية وبشرعة مع جميع الشكايات التي ترد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو "قرار لتعميق مضامين الدستور"، يقول اليزمي مشيرا إلى أن تركيز الحكومة على المناطق الجنوبية هو أمر "يمكن تفهمه في الظرفية الحالية".

كما أقر اليزمي بأنه خلال لقاءاته مع المبعوث الأممي للصحراء كرستوفر روس كان المجلس يشير إلى "نقطة عدم تفاعل الحكومة مع الشكايات التي يبعثها المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، لكن الأمور الآن في تغير مستمر ذلك أن قرار وزير الصحة لحسن الوردي التفاعل مع مذكرة المجلس حول الصحة النفسية "قد غير سياسة الوزارة في هذا الجانب ونفس الأمر بالنسبة لمندوبية السجون التي تفاعلت مع مذكرة المجلس حول أوضاع المساجين"،وعن أوضاع السجون فقد شدد اليزمي على أن الحل هو "الإصلاح الجذري".

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A--%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%B0%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7-%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A7/10154#.UzQMgPl_u_s

الصبار: الصحراء اقل المناطق انتهاكا لحقوق الإنسان

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن المناطق الجنوبية أقل مناطق المغرب تسجيلا لانتهاكات حقوق الإنسان، مقارنة بباقي مناطق المغرب.

وأضاف الصبار خلال الندوة التي نظمها حزب الحركة الشعبية اليوم حول "حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية"، بأن المجلس الوطني بث في 500 شكاية قدمت من الجنوب، كما أنه قام بإيفاد ثلاث لجان لتقصي الحقائق إلى عدد من المدن الجنوبية إضافة إلى مجموعة من عمليات التفتيش والمراقبة،كما استقبل المغرب أكثر من 44 وفدا أجنبيا في الصحراء.

واعتبر الصبار في معرض حديثه عن الوضعية الحقوقية في الجنوب بأنه من "العادي" أن تكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان "لكن عدم التصدي لهذه الانتهاكات هو الذي ليس بالأمر العادي".

وأردف نفس المتحدث بأن المسار الحقوقي في المغرب "هو مسار إصلاحي يتطلب التدرج"، ذلك أن تجربة العدالة الانتقالية في المغرب من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة "كانت تجربة رائدة على الصعيد العالمي لكنه مع الأسف لم يتم التسويق لها بالشكل المطلوب"، حيث أن المدة التي اشتغلت عليها الهيئة هي أطول مدة في العالم فيما يخص العدالة الانتقالية، كما أنه تم اعتماد مقاربة النوع حيث استفادت النساء من تعويضات أكثر من الرجال، وتم اكتشاف مقبرتين جماعيتين، ومعرفة مصير المئات من المختفين في حين أنه في تجربة الأرجنتين في العدالة الانتقالية لم يتم العثور على أي شخص من المختفين.

والمهم حسب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان هو أنه "كان هناك اعتراف رسمي بوجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتمت القطيعة مع هذه الممارسات".

وانتقل الصبار إلى الحيث عن "المعركة الحقوقية" في الصحراء والتي جاءت حسبه بعد أن اكتشفت جبهة البوليساريو انسداد الحل العسكري "فانتقلت إلى الورقة الحقوقية"، مضيفا بأن التقارير الدولية التي تتحدث عن وضعية حقوق الإنسان في الجنوب تربط بين الانتهاكات الحقوقية والنزاع حول الصحراء "بدون منطق يفسر هذا الربط"

وختم الصبار مداخلته بالتأكيد على أن قضايا حقوق الإنسان "لا تهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لوحده بل تهم الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني والنقابات لأن الوعي الحقوقي لدى المواطن المغربي قد ارتفعت بشكل كبير ولم يعد المواطن يخاف من المطالبة بحقوقه".

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86--/10172#.UzQOPPl_u_s

اليزمي يدعو إلى إخراج هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز

قال إنه راسل بنكيران بخصوص بلورة خطة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان

14513

ليلى العابدي

© و م ع

طالب إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإخراج «هيئة للمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز»،التي نصت عليها المادتان 19 و164 من الدستور، وبالتفعيل السريع لراي المجلس بهذا الشان في أسرع وقت ممكن،مضيفا أن مجلسه يرى أنه من الضروري بلورة سياسية وطنية وقانونية في ميدان مناهضة العنف ضد النساء، داعيا إلى الرجوع إلى دراسة المندوبية السامية للتخطيط في هذا الخصوص.

وأضاف اليزمي خلال ندوة وكالة المغرب العربي للأنباء أول أمس الثلاثاء بالرباط، أنه حان الوقت لإخراج القوانين المرتبطة بالصحافة وحق الوصول إلى المعلومة، وقال إن من شان ذلك أن يقوي مسلسل الإصلاحات داخل المغرب.

وكشف اليزمي أنه راسل بنكيران بخصوص بلورة خطة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الهدف منها انسجام الفاعلين، إلا أن الحكومة عوض أن تتخذ مبادرة بالمصادقة على هذه الخطة، «دخلنا مسار إعادة النظر في بعض المقتضيات، الآن حان الوقت لاعتماد الخطة الوطنية التي تسمح لوضع خريطة طريق لوضع أولويات.»

وربط اليزمي بين تنامي ظاهرة الاحتجاجات السلمية بالمغرب، وتنامي الوعي لدى المواطنين، مبرزا أن عشرين الف مظاهرة سنويا في المغرب، هو تعبير على نمو وعي المغاربة بحقوقهم، لكنه بالمقابل حذر من بعض هذه المظاهرات التي تجابه برد قوي من قبل القوات العمومية.

في المقابل قال اليزمي أن المظاهرات لا يتم الترخيص لها، كما أن أصحابها لا يقومون بالتبليغ، معتبرا أنه من حق السلطات أن تمنع مظاهرات غير مرخصة، لكنه أوضح أن ضمان تظاهر سلمي يلزمه نقاش وطني وليس قوانين.

وشدد اليزمي على كون دستور 2011 «ميثاق حقيقي» للحقوق والحريات، مضيفا أنه رسخ لمبادئ أساسية في مجال حقوق الإنسان، حيث نص على عدد من المبادئ كعدم التمييز، وهذا المبدأ يعتبر ركنا أساسيا على المستوى العالمي.

وأوضح أن المغرب، تفاعل بشكل متميز مع العديد من الآليات الأممية في ميدان حقوق الإنسان، ويعتبر رائدا على مستوى إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، مشيرا في هذا الصدد إلى استقبال المقررين المستقلين الخاصة بالتحقيق في التعذيب واتجار بالبشر والاختفاء القسري والحقوق الثقافية، وكذا التمييز بين النساء والاعتقال التعسفي.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة، غدا (الجمعة) بالمرسى (قرب العيون)، دورتها العادية الخامسة وذلك لتقييم عملها لعام 2013 ومناقشة البرنامج السنوي لعام 2014 والمصادقة عليه. وأوضح بلاغ للجنة أنه سيتم خلال هذه الدورة، التي ستعقد ابتداء من الساعة التاسعة صباحا في إطار تفعيل مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقديم تقرير مفصل حول أنشطة اللجنة برسم عام 2013 ووضع إستراتيجية عملها برسم عام 2014. وقد أحدثت اللجنة الجهوية العيون- السمارة بناء على المواد 40 و41 و42 و43 من الفصل الثاني للظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتم تنصيبها بتاريخ 19 دجنبر 2011.

1443

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي لبلي

جمعيات مغربية تطالب بإرسال مراقبين دوليين إلى سبتة ومليلية لرصد وضعية المهاجرين

نددت المنظمات بعدد من الممارسات ضد المهاجرين ■ تشكل المدينتان الحدود البرية الوحيدة بين إفريقيا وأوربا

145/3

مهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء بمليلية (أرشيف)

إعداد: أمال كنين

دعت جمعيات مغربية إلى ضرورة رصد "الانتهاكات الخطيرة" في حق مهاجرين في الحدود ما بين سبتة ومليلية.

وقالت الجمعيات في بيان لها إنه لا بد من إرسال مراقبين دوليين إلى جانبي الحدود مع هاتين المدينتين المحتلتين، وزادت قائلة: "ندعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب والأمم المتحدة إلى إرسال بعثة من المراقبين الدوليين على جانبي حدود سبتة ومليلية، لمعالجة انتهاكات خطيرة لحقوق المهاجرين".

وأضافت الجمعيات في بيانها الذي نشرته وكالة الأنباء الفرنسية: "منذ دجنبر، عاينت منظماتنا وصول عشرات المهاجرين يوميا، ثم المئات إلى العاصمة الرباط على متن حافلات تخضع لمراقبة الشرطة، حيث يتم توزيع هؤلاء المهاجرين على مجموعة من التجمعات السكنية"، موضحة أنها لم تحصل "على أي تفسيرات من الجهات الرسمية حول ما يحدث".

وندد الجمعيات في بيانها بعدد من الممارسات ضد المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء من بينها "النقل القسري".

وأوضح البيان أن المنظمات تواجه ضغطا بسبب كثرة المهاجرين، إذ أوضحت منظمة "كاريتاس"، أنها اضطرت إلى "إغلاق أبوابها نهائيا (الثلاثاء) بسبب ازدحام غير مسبوق" داخل مركز الاستقبال الخاص بها إضافة إلى "الظروف الطبية الخاصة بالقدرة على رعاية الوافدين".

وأعلنت الجمعيات أن "الإجراءات المصاحبة التي تتخذها الجمعيات صارت غير كافية، حيث يمكننا اليوم أن نصف ما يجري بمثابة أزمة إنسانية".

وفي الشهر الحالي، تسلل حوالي 500 مهاجر من بلدان جنوب الصحراء إلى مدينة مليلية المحتلة وعبروا الحدود في أكبر هجوم منذ 2005 على هذه المدينة الخاضعة لضغط شديد من المهاجرين.

وجدير بالذكر أنه كان من المنتظر أن يجتمع محمد حصاد، وزير الداخلية، مع وزير داخلية إسبانيا أمس (الأربعاء) في مدينة طنجة، لكن وسائل إعلام إسبانية أوردت أنه تم تأجيل الاجتماع إلى بداية أبريل المقبل.

وكانت وزارة الداخلية المغربية أعلنت في وقت سابق أن نحو 40 ألف مهاجر غير شرعي موجودون على أراضي المملكة المغربية.

وأعلنت الحكومة نهاية العام الماضي، ردا على الانتقادات الكثيرة للمنظمات الدولية حول تعنيف وإساءة معاملة المهاجرين، "سياسة جديدة للهجرة" بغرض "تسوية استثنائية" لأوراق جميع هؤلاء المهاجرين، وهي عملية ستمتد طوال العام الحالي.

وقالت المنظمة غير الحكومية إنها جمعت "معلومات" عن طرد وترحيل المهاجرين، وعبرت عن إدانتها لـ "انتهاك القوانين الإسبانية والأوربية والدولية".

وقالت قناة "فرانس 24" إن أعداد المهاجرين الأفارقة الذين يصلون إلى مدينتي سبتة ومليلية تتزايد، إذ تمثل لهم هاتان المدينتان بوابتان حقيقيتان للدخول إلى أوربا، إذ تشكل سبتة ومليلية الحدود البرية الوحيدة بين إفريقيا وأوربا، ما يضع إسبانيا بين البلدان الأكثر عرضة إلى الهجرة غير القانونية.

ولقي 15 مهاجرا غير نظامي مصرعهم غرقا بداية فبراير الماضي، بعد إطلاق حرس الحدود الإسباني لأعيرة مطاطية على قواربهم المطاطية، ما جلب على الحكومة الإسبانية انتقادات شديدة من الجمعيات الحقوقية والاتحاد الأوربي.

ومنذ ذلك الوقت، تلقى الحرس الإسباني على حدود المدينتين أوامر بعدم استعمال الأعيرة المطاطية للتصدي لهجمات المهاجرين غير النظاميين، فيما تضاعفت محاولات هؤلاء المهاجرين لاقتحام السياج في الفترة الأخيرة.

وعبرت إسبانيا عن استيائها من استدعاء البرلمان الأوربي لها على خلفية تسبب الحرس المدني في وفاة 15 مهاجرا غرقا، وقالت إنها لا تتلقى أي دعم من شركائها وإنها في حاجة عاجلة إلى 45 مليون يورو لتعزيز حماية حدود مدينتي مليلية وسبتة مع إفريقيا.

ويستقبل مركز استقبال المهاجرين في مدينة مليلية اليوم، حسب بيانات السلطات الإسبانية، 1800 مهاجر، في حين لا تزيد قدرته الاستيعابية عن 480 شخصا.

وقدرت الحكومة الإسبانية بنحو ثمانين ألفا عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين ينتظرون للدخول إلى سبتة ومليلية.

وتم أول أمس (الثلاثاء) نقل مجموعة جديدة من 60 مهاجرا معظمهم من إفريقيا جنوب الصحراء، من مركز الإيواء المؤقت للأجانب غير الشرعيين بمليلية المحتلة إلى شبه الجزيرة.

وأوضحت مصادر أمنية إسبانية أن الأمر يتعلق بثاني مجموعة من المهاجرين غير الشرعيين يتم نقلها من مدينة مليلية المحتلة بعد العملية المماثلة التي جرت يوم 21 مارس.

وكان قد تم، خلال الأسبوع الماضي، نقل 30 مهاجرا من إفريقيا جنوب الصحراء على متن قارب إلى مدينة مالقة (جنوب إسبانيا) حيث عهد بهم لمؤسسات تديرها منظمات غير حكومية ومراكز لإيواء الأجانب في وضعية غير قانونية بإسبانيا.

ويهدف هذا القرار إلى تخفيف الضغط على مركز الإيواء المؤقت للأجانب غير الشرعيين بمليلية المحتلة، والذي لا يتسع إلا لـ 480 شخصا فقط.

وبحسب قانون الأجانب المعمول به في إسبانيا، فإنه يتعين ألا يتجاوز مكوث المهاجرين السريين بمراكز الإيواء 60 يوما. وإذا لم يتم ترحيلهم خلال هذه الفترة إلى بلدانهم الأصلية لتعذر تحديد هويتهم يطلق سراحهم.

الخبر:رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب يطالب برفع الحظر عن الجمعيات ومنحها الترخيص لتفعيل دور المجتمع المدني.....

الرباط : دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب الدولة الى منح الترخيص لجميع الجمعيات وذلك من أجل تقوية دور المجتمع المدني حيث قدم المجلس الوطني مقترحا للتوسيع القانوني لحرية الجمعيات التي تطلب ذلك.

واوضح ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان (حكومي) ان موضوع الجمعيات المحظورة في المغرب مازال يثير الكثير من علامات الاستفهام في وجه المجلس و'يتعين على الدولة أن تمنح الترخيص لجميع الجمعيات وبعد ذلك تلجأ إلى القضاء في حالة إذا كانت كانت هذه الجمعيات تقوم بأنشطة مخالفة للقانون'.

ويثير تحكم الدولة في منح التراخيص نقاشا واسعا بالمغرب، الذي ينشط فيه اكثر من 50 الف جمعية، ويتعلق عند منح التراخيص بالجمعيات الحقوقية القريبة من الجماعات ذات المرجعية الاسلامية المحظورة او من جبهة البوليساريو التي تسعى لفصل الصحراء الغربية عن المغرب واقامة دولة مستقلة عليها.

واضاف اليزمي في لقاء ضمن منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء أن الأصل هو تمنح جميع الجمعيات الوصل القانوني وبعدها هناك القضاء الذي يمكن أن يحسم في أي قضية، وعلى الجمعيات أن تقوم بنفس الأمر 'فإذا قامت بدفع طلب الحصول على الوصل ولم تحصل عليه فإنه يتعين عليها اللجوء إلى القضاء'، حيث يوجد في المغرب أكثر من 52 جمعية وطنية لم تتوصل بالوصل القانوني إلى الآن.

وقرّ إدريس اليَزمي، باستِعمال السّلُطات للقُوّة العُموميّة بِشكل مُفرِط في تفريق المظَاهرات، التي ارتَفَع عددُها إلى حوالي 20 ألف مظاهرة بالمغرب سنويّاً، وهو ما يدل على نمو وعي المغاربة بأحقّيّتِهم في الاحتجاج رغم أن أغلبية المظاهرات لا يتم التصريح بها لدى السلطات ما يدفع إلى الوقوع في احتجاجات غير مرخص لها قانونيا.

ودعا إلى نقاش وطني واسع لضمان الحق في التظاهر السلمي، وقال ان المجلس الوطني لحقوق الانسان أنهى دراسة تهم الإطار القانوني لتنظيم الاحتجاج، وقال إن أغلب المظاهرات التي يعرفها المغرب غير قانونية، لأنه على الراغبين في التظاهر أن يقوموا بإخبار السلطة 'وليس الحصول على ترخيص منهم وإنما فقط إخبارها' ومن حق السلطة أن تمنع هذه المظاهرات.

وتحدث رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن التقارير الحقوقية الدولية التي تصدر في حق المغرب بشأن الاعتقال التعسفي وحقوق النساء وضد التمييز. وقال بأنه يجب 'التعود على التعامل بشكل عادي مع هذه التقارير'، ذلك أن المغرب هو من وقع 'اختياريا' على المواثيق الدولية 'ولم يرغمنا أحد على هذا الأمر كما أن استقبال المقررين الأمميين الخاصين جاء بقرار المغرب والحكومة هي من وجهت الدعوة لهؤلاء المقررين لزيارة المغرب'.

وقال عن آخر التقارير الصادرة عن المقررين الأمميين جاء من المقرر الخاص بالتعذيب خوان منديز بأنه 'جاء مشابها لتقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان لأننا قمنا بتقديم جميع المعطيات لمنديز حول أوضاع السجون'. وهو الأمر الذي أشار إليه المقرر الأممي الخاص بالتعذيب في تقريره حيث عبر عن 'شكره للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تعاونه وتقديمه لجميع المعلومات المتوفرة لديه'.

واعتبر ادريس اليزمي أن المغرب يعيش مرحلة التمرّن 'الجماعي' على حقوق الإنسان، عبر تفعيل الإطار الدستوري والمؤسساتي الجديد، الذي جاءت به مرحلة ما بعد دستور 2011، مشيرا أن البلد بصدد تحقيق إصلاحات تدريجية لملائمة التشريع الحقوقي مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

وسجل أن السجون المغربية تعيش أزمة 'ظاهرة' الاكتظاظ، مشددا على ضرورة تفعيل 'العقوبات البديلة'، التي من شأنها، معالجة الاكتظاظ، وأن القانون هو أبرز الأوراش الجاري الاشتغال عليها في ملف إصلاح منظومة العدالة.

وأورد رئيس الوزراء العناوين الكبرى لما سماها الأوراش الكبرى التي يشتغل عليها مجلسه وقدم فيها وجهات نظره الخاصة، أهمها ملف المناصفة والمساواة، ومناهضة التمييز ضد النساء، وإصلاح منظومة العدالة، والقانون المنظم للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والدفع بعدم دستورية القوانين، إضافة إلى مسطرة العفو.

وركز اليزمي على الانسجام في حقوق الإنسان بين مؤسسات الدولة، حيث أحال على 'الخطة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان'، التي صادق عليها المغرب كتوصية مؤتمر فيينا المنظَّم عام 1993، تهدف لتحقيق الانسجام والتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكومة وقال ان الخطة تم بلورتها بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، وافتحاصها من طرف ثلاثة خبراء دوليين.

http://choroknews24.com/print.php?news.1660